

على تسليمها شرعا ولا دار تتخذ كنيسة كما يبيع لذلك
وتصدق بجميع الملو ونفصلة الثمن على بيعها لغيره الك على
الادخ والعرف انه رجوع عين شبيهة في الكرا وعين متعلم
ورضيع لمخف الجهل ولا يشترط اختيار الحال وكذا ارحانو
لا سقينة وبناع على لجه الارض وعرضه الا فسد ان تفاوت
الضرر ولا عرف ومخول وان بوصف مخالفة في التعيين
ولا يتصور في البناء غيره وصيق كد اية عطف على متعلم
ويبدرج فيه الذكورة والانوثة وهي مضمونة ولو دابك
التي عندك وليس عنده غيرهما فلا يخرج للتعين الا بالاشارة
وليس لراع على حد وعنه اخرى ان لم يفتو وجزان
قوى كان نقل اماراع ملكه جميع عمله فاخرم خدمه ليس له
ذلك مطلقا الا بمشاوره ولم يشترط خلاصه والا فكا جبر
للمرمة بواجب نفسه لموجبه اخذ الاجرة الثانية فيما
يشبهه لان خاطر نفسه في عمل او سيقط من الاوتى
بنسبة ما ينقص الكا بنية وعمل بالعرف في رعي الولد
فان لم يلزم الراعي فاخرمعه لرفع الضرر والشرط مقدم
على العرف وخبيطة الخياطة والية البناء ونقش الطاحونة
ومخو الا كافي والجمام فان لم يكن عرفه فمخول من المصنوع
والرعي والادابة موزع من صرف الكلام لما يصلح له وفي المير
والنزول فان لم يكن فمبند العقد ان لم يعين وفي المعالفة
جمع مملوق كصغير ما يعلقه المسافر كواسمه والزاملة
الحرج ومخو والغرض وتنقيص الطعام بالاكل منه في
المسافة وتكبيله فان لم يكن عرف لزمه المشترا
كان

كان تنقل بمطر فلا يلزمه الا الزنة المشترطة وفي نزع الثوب
كالطيلسان قابلية وان اعترض نهر كالنيل في الطريق فكل
من كل الداية والمخز تعديته على ربه الا ان يجعلوا به فليبيع
على ربه الداية والاضمان على قابض بمقتد الاحارة كان
مويرا او مستاجرا لامن حمل نحو الطعام مما تتسارع اليه
الايدى وشوط ان ياتي بسمية الميت والاضمن فاسد
لا يلزم الوفا به مفسد للعقد يرد لاجرا امثل ان لم يخطا
قبل التمام وحلوق غير المتهمم ما فرط ولا يحلق على الضياع
على ظهر الاقوال وزاد المتهمم على اخفائه وقد ضاع الا ان
يتعدى استثنان اصل نفي الضمان كويها ببالى الاحبال
لانه غرر فعلى وسبق ان القول لا ضمان به الا صير فبها
اخذ اجرة كافي حشم ومسوى بالمرال والمصلحة ضمان كافي
الجمام والراعي كافي بين والسمسار فالعهد عليه وفي اجير
الصانع خلاف اقتصر في الاصل على عدم ضمانه لانه امينه
وقال اشهب بضمين ما غاب عليه لا يوفى عزقمة سفينة
يفعل مسايغ والاضمن وضمن يوم التلق ان خالف
مرعى شرط او انزى بلا اذن فانت من الخلل والولادة
كالصانع يوم الدفع الا ان يثبت بعده في مصقعه لا
عيه كالظرف ولوا محتاج له العمل ولو يسرط وهو مفسد
كاسبق ان انصبت لامة الناس وغاب وان بيمة
لا يبيعه او بلا اجر الا ان يتلق كاولوه بتجبة والغص
بتعسسه والمخز يخيره والثوب يقدر الصباغ وكما فيه تغزير
او تقوم بيمة على التلق وحيث انشئ الضمان سقطت